AL-MA'RIFAH, Vol.14 (2) OKTOBER 2017, 37 – 51.
Available online at htttp://journal.unj.ac.id/unj/index.php/jba
doi.org/10.21009/ALMAKRIFAH.14.02.03

E-ISSN : 2597-8551
P-ISSN : 1693-5764
JURNAL BUDAYA, BAHASA DAN SASTRA ARAB
AL-MA'RIFAH

القياس اللغوي

تطوّر معناه في الدراسة العربية

بقلم: فضل الرحمن
fazlurrachman@uai.ac.id
UNIVERSITAS AL-AZHAR INDONESIA

Abstract

Qiyas (Analogy) is considered as one of the important methods in which Arabic is developed in the early centuries. It serves as the base or source of the new words or structures which are not found earlier in Arabs daily speeches. The scholars utilized it as a tool to separate the authentic ones of Arab words from many of those had been witnessed only by few. Qiyas across the ages has evolved in stages. The practice of Qiyas by early scholars does not mean the same by the late ones. This research attempts to reveal the nature of Qiyas; its definitions, stages of its development and its importance in the development of the Arabic language.

This research is descriptive analytical research which the researcher tries to describe the definition of qiyas among Arabic scholars across the ages and the evolution of its meaning and the way scholars use it in their linguistic explanations in developing of linguistic subjects.

Keywords: Qiyas, Linguistic Analogy, Development of Arabic Language, Arabic language codification

المقدمة

يعدّ القياس من أهمّ الأساليب التي تتطوّر به اللغة العربية في القرون المبكّرة. وهو بمثابة قاعدة يبنى عليها كلّ ما هو مجهول من كلام العرب، حتّى يتبين به شأنه ويكتشف أمره. فالعلماء يلجؤون إلى القياس ليميّز كلام العرب الموثّق بصحته عند الكثير مما لم يشهد عليه إلاّ القليل. وقد تطوّر القياس عبر العصور على مراحل. فقياس المتقدّمين غير قياس المتأخّرين.

هذا البحث يحاول أن يكشف ماهية القياس اللغوي من تعاريفه عند العلماء وموقفهم إياه وما له من مراحل تطوّره وأهمّيته في تطوّر اللغة العربية.

وهذا البحث بحث وصفي تحليلي لأنّ الباحث يحاول فيه وصف تعريف القياس عند العلماء عبر العصور وتطوّر معناه من عصر إلى عصر وكيف يتعامل به العلماء في تعليلاتهم اللغوية في تطوير المباحث اللغوية.

الكلمات الدالّة: القياس اللغوي، تطوير الدراسات العربية، تقعيد القواعد العربية.

البحث

تعريف القياس

هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من أحكام اللغة. وهو بالتعبير الآخر حمل كلمة على نظيرها في حكم. ولا يحمل إلى إذا خلا عمّا يعارضه البتة. فيقاس على هذا النظير ولو كان فذّا. وإن كان له ما يعارضه وهو قليل نادر، والآخر كثير شائع، فيقاس على الكثير. ويحفظ ما سُمع من القليل ولا يقاس عليه. ويسمّى الكثير الشائع قياسيّا أم مقيسا، كما يسمّى القليل النادر شاذًا أو سماعيّا.(عباس حسن، 1966)

1. القياس لدى القدماء

هو الأساس الذي نبني عليه كلّ ما نستنبط من قواعد في اللغة، أو صيغ في كلماتها، أو دلالات في بعض ألفاظها. فالقياس بمثابة المكيال أو الميزان الذي يبيّن لنا الصحيح من الزائف، وما يقبل وما يرفض. فقد أراد العلماء المتقدّمون بالقياس وضع الأحكام العامة للغة. أو وضع القواعد لتلك الذخيرة اللغوية العظيمة التي ورثها من العرب.(إبراهيم أنيس، 1985)

2. القياس عند علماء القرن الرابع الهجري

لما انتهى هؤلاء المتقدّمون من العلماء أو كادوا ينتهون من تقعيد معظم القواعد العامة ووضع أحكام اللغة وجد الذين جاءوا بعدهم أنفسهم أمام حياة اجتماعية جديدة في كلّ مظاهرها. ووجدوا أنفسهم في حاجة إلى ألفاظ جديدة للتعبير بها عن تلك الحياة الجديدة. ففكّر العلماء في أواخر القرن الثالث الهجري في أن يستنبطوا شيئا جديدا في اللغة لم يُسمع عن العرب وأن يخرجوا إلى الناس ليستعملوه قياسا على ما تكلّم به العرب. (إبراهيم أنيس، 1985)

هنا أخذ القياس اللغوي معنى جديدا لم يكن مألوفا لدى سيبويه ولا المتقدّمين من معاصريه، وهو استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب. هذا هو أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ممن نادوا بذلك الرأي المشهور، حيث قال (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) وقد بلغ اعتزاز أبي علي الفارسي أن روي عنه أنّه قال (لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية).

3. القياس لدى المتأخرين

القياس عند المتأخرين من النحاة بصفة خاصة، هو مجرّد المشابهة. واستغلّوا هذا في تعليلاتهم لكثير من الأحكام. فكانوا يقولون مثلا إنّ لا النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياسا على (إنّ) لأنّ كلاّ من لا النافية للجنس و (إنّ) يفيد التوكيد. (إبراهيم أنيس، 1985)

واضع القياس

لا شكّ أنّ واضع القياس أبو الأسود الدؤلي. ذلك كما أشار إليه ابن سلام الجمحي المتوفى سنة 232 هـ في مقدّمة كتابه طبقات الشعراء ما نصه (وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبوا الأسود الدؤلي).

موقف البصريين من القياس

اقتصر البصريون على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل النادر. وعندما يتعرّضون أمام الشواهد التي خرجت عن قواعدهم ولم تجد لها مكانا في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلّف وتعسّف، ورأوا وجوب الانصراف عنه وإهماله. وذلك نحو قوله تعالى: (أولات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهنّ)، قرّروا بأنّ جمع (أحمال) جمع شاذ لا يقاس عليه. فإذا لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا حكموا على الاستعمال بالشذوذ. (إبراهيم أنيس، 1985)

وممّا روي لنا عن شأن البصريين في القياس قول أبي عمرو بن علاء حين سأله سائل: "**خبّرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال أبو عمرو: لا. قال السائل: فماذا أنت صانع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجة؟ قال أبو عمرو: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات (أي لهجات)**". ومعنى قول أبي عمرو "أعمل على الأكثر" أنّه يؤسّس القاعدة أو الحكم العام على الأمثلة الكثيرة (الأكثر) المروية عن العرب، فإذا وجدوا قدرا كافيا يتّصل بظاهرة من ظواهر اللغة، وضعوا له قاعدة عامة.

قضية الكثرة في المرويات عن العرب هي العمدة الأساسية في تقعيد القواعد عند البصريين. فلا شكّ أنّ الكلام الفصيح يتوقّف على كثرة تداوله وشيوعه في ألسنة العرب الخلّص (السيوطي، المزهر). وإذا كانوا أمام الكلام الفصيح الذي لا يحتمل الشك لكنه مع ذلك لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه، وذلك إذا وجدوا في القرآن الكريم أو روى رواية محققة عن فصيح من فصحاء العرب الأقدمين.

لما فرغ البصريون من تأسيس قواعدهم وأصولهم استمسكوا بها واعتزوا، ثمّ فرضوها فرضا على الكتّاب والشعراء. وإذا وجدوا نصّا مرويا عن العرب يخالف الحكم العام الذي وضعوه لم يتردّدوا في أن يصفوه بالشذوذ.

موقف الكوفيين من القياس

توسع الكوفيون في القياس وأباحوا النسج على القليل النادر. روي أنهم أسّسوا القياس على كلّ ما روي عن العرب مهما قلّت شواهده. مثل هذا المسلك الذي عليه الكوفيون يظنّ لأوّل وهلة أنّ في نظرتهم رخصة للناس وتيسيرا لهم حيث أنّهم يجيزون ما أباها البصريون (إبراهيم أنيس، 1985). غير أنّ الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدّي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة. إذ يترتّب عليه خلوّ اللغة من الاطراد والانسجام. وهما شرط هام في الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كلّ لغة من نموّ وتطوّر.

ومثل هذا المسلك للكوفيين قد يؤدّي إلى الشكّ في شأنهم. ذلك لأنّ معناه أن الكوفيين لم يكونوا يعترفون أن في اللغة مسائل شاذة ولا نستطيع أن نتصور أنهم كانوا من الغفلة بحيث يسوون بين الظاهرة التي ورد لها أمثلة كثيرة، وبين تلك التي لم يرد لها سوى مثل أو مثلين. لا يعقل أنّ هذا كان مسلكهم بصفتهم خبراء وعلماء في هذا المجال.

ففي هذا الموقف للكوفيين لقد ذكر ابن جني في خصائصه أنّه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة (ابن جني، الخصائص). وقد أكّد رأيه بقوله: قد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته للقياس. وذلك كقولك: في الإضافة إلى قتوبة: قَتَبي، وإلى ركوبة: ركبيّ. رغم موقف الكوفيين من التسهيل أمام النصوص الواردة عليهم من العرب في وضع قاعدة لغوية، يبدو أن موقفهم يشبه موقف البصريين عندما تعرّض أمامهم نصوص كثيرة مروية عن العرب وأخرى قليلة، فهم يضعون القاعدة العامة على أساس الأمثلة الكثيرة.

ويبدو أن موقف الكوفيين كموقف المحافظين من الناس على تقاليدهم وتعاليمهم المروية عن سابقيهم. وموقف البصريين كموقف المجدّدين الذين يحبّون التقدّم والتجديد وفقا لمتطلّبات الحياة الجديدة أمامهم. وأنّ الكوفيين اعتزّوا بالنصوص التي انحدرت إليهم من العرب اعتزازا كبيرا، فلم يشاؤوا أن يفرطوا في أي نص من نصوص العرب حتّى ولو كان هذا النص وحيدا فريدا. وهم لم

يتورّطوا في وصف هذه النصوص بالشاذ والرديء والمعيب ومثل هذه النعوت. وخصوصا حين يكون النص قرآنيا أو في شعر قديم. (إبراهيم أنيس، 1985)

فيتضح مما سبق ذكره أنّ ثمرة الخلاف بين المدرسين قد تظهر في أمرين:

1. أن الكوفيين أكثر احتراما للنص القديم، لا يصفونه بالنعوت المألوفة لدى البصريين حين يكون قليلا أو نادرا
2. إذا لم يرد للظاهرة اللغوية إلا شاهد واحد أو شاهدان كان البصريون لا يأبهون له ولا يرونه مما يستحق أن توضع له قاعدة. في حين أن الكوفيين كانوا يرون وضع القاعدة لهذا الشاهد المنفرد.

موقف رواة اللغة وأصحاب المعاجم من القياس

رغم أن النحاة يلجؤون إلى القياس في مسائلهم، يطمئنون إليه ويتقبلون منهجه وطرقه نجد أنّ رواة اللغة وأصحاب المعاجم كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي زيد كانوا يتحرّجون من القياس في ألفاظ اللغة، ويرون الوقوف عند السماع. ونهج أصحاب المعاجم كابن منظور وفيروزبادي فيما بعد نفس ما ينهج عليه رواة اللغة، فهم لم يقيسوا على ما رووا، ولم يختلف بعضهم إلا في زيادة الكمية المروية أو نقصها، وكثرة الاستشهاد أو قلته، ونحو ذلك. (إبراهيم أنيس، 1985)

الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردتُ الطريدة، إذا اتّبعتها واستمرّت بين يديك؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا؛ ألا ترى أن هناك كرّا وفرّا، فكلّ يطرد صاحبه. وأمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرّق والتفرّد؛ من ذلك قوله يتركن شذّان الحصى جوافلا. (ابن جني، 1913)

هذا أصل هذين في اللغة. ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا؛ حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما. وذكر ابن جني أن الكلام من حيث الاطراد والشذوذ ينقسم إلى أربعة أضرب:

1. مطّرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.
2. مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من (يذر ويدع). كذلك قولهم: (مكان مبقل)، وهذا هو القياس، ولكن الأكثر في السماع: (باقل)، والأول مسموع أيضا، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد: يا بنيّ ما أعاشك بعدي؟ فقال دؤاد:

أعاشني بعدك وادٍ مُبقِلُ آكلُ من حَوْزانه وأنسِلُ

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) : مكانٌ مُبقِل. ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا، نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما؛ هذا هو القياس، غير أنّ السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و (عسى الله أن يأتي بالفتح).
3. المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس. نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه: استحوذ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، ومنه استغيل الجمل، قال أبو النخم:

يدير عَيَنَي مُصْعَب مُسْتَغيل

4. الشاذ في القياس والاستعمال جميعا؛ وهو كتتميم صيغة (مفعول) فيما عينه واو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكلّ ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يجوز القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه.

إنّ الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنّه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه غيره. وذلك كقول القائل: (استحوذ واستصوب) أدّاهما بحالهما، ولم يتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما: وذلك كمنع القائل عن قول (استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد أعود، لو لم يسمع شيئا من ذلك – قياسا على قولهم: أخوَص الرمث.

وموقفنا من هذا النوع فلا مانع من أن نتّخذه مقيسا ترد إليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي. فإذا أردنا أن نصوغ (استفعل) من (باع) فلنا أن نقول: استباع (تطبيقا للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول: (استبيع) كاستحوذ، واستصوب كما يجري اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم؛ تطبيقا على (المطرد في الاستعمال دون القياس) ومثل هذا: (استفعل) من (دان) فنقول: استدان أو استدين. لأنّ كلا من الكلمتين عربية الأصل ويحتجّ بها.

من الطبيعي أن يكون في اللغة العربية اختلاف في ألفاظها أو مدلولاتها أو أبنيتها وأصواتها لتعدّد اللهجات المنسوبة إليها. نحن أمام هذه الظاهرة الواقعة لا نحتجّ بلغة قبيلة عربية ونرفض أختها، وألا يحكمَ النظيرُ بالتخلّف على نظيره. نعم قد تكون إحداهما أفشى من الأخرى، أو أجمل في البيان مظهرا، أو أخفّ وقعا على اللسان أو الآذان؛ لخوّها من بعض الخصائص الإقليمية العامة، أو الموضعية، كالكشكشة، أو العنعنة، أو العجعجة، ولكن هذا ونحوه لا يقدح في أنها عربية أصلية، وأن أهلها لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم. وفي هذا الصدد أنقل بعض ما دوّنه ثقات العلماء في هذا:

1. قال أبو حيان في شرح التسهيل: "كلّ ما كان لغة قبيلة يقاس عليه"
2. وقال السيوطي في المزهر: "أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه، أو يتفقون عليه"

3. وقال ابن فارس: "لغة العرب يحتج بها فيما اختُلف فيه؛ إذا كان التنازع في اسم، أو صفة، أو شيء مما تستعمله العرب من سننها؛ في حقيقة، أو مجاز، أو ما أشبه ذلك"
4. وقال ابن جني في كتابه الخصائص – بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب – ما نصه:

(باب اختلاف اللغات، وكلّها حجّة: اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم؛ ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأنّ لكلّ واحد من القولين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحق بذلك من نظيرتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أُنسا بها. وأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. ألا ترى إلى قول النبي صلّى الله عليه وسلّم (نزل القرآن بسبع لغات كلّها كاف وشاف).

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدانيتين متراسلتين. أو كالمتراسلتين. فأمّا أن تقلّ إحداهما جدّا، أو تكثر الأخرى جدّا فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا. ألا ترى قول القائل، مررت بَكَ، ولا المال لِكَ؛ قياسا على قول قضاعة: المال لِه ومررت بَه. إذا وقع أحد أمام هذه الظاهرة عليه أن يتخيّر ما هو أقوى وأشيع منها. إلا أنّ إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنّه يكون مخطئا لأجود اللغتين. فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنّه مقبول منه، غير منعيّ عليه.

فأمّا مخالفة قبيلة في ألفاظها لقبيلة أو أكثر (فأمر طبيعي يقتضيه تدرّج اللغة وتطوّرها إلى حدّ لا تسلم معه من تلك المخالفة؛ فليس فيه ما يعاب، ولا ما يمنع من الأخذ به واتباعه، إذ كيف يقع الخلاف في شأنه مع ما سجّله الأئمّة من أنّ "كلّ ما كان لغة قبيلة يقاس عليه" (السيوطي، المزهر) و "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ".(ابن جني، 1913)

أمّا مخالفة فرد عدل أو أفراد قليلة للكثرة الغالبة في القبيلة فأمر ليس فيه-أيضا-ما يعاب، وليس لنا أن نحكم عليه بالخطأ اللفظي؛ ذلك لأنّ العربي الخالص لا يخطئ في الصياغة اللفظية. كما يقول المغني "العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني".(عباس حسن، 1966) وكلّ ما يصدر منه من الألفاظ نقبل منه ونضمه إلى الصحيح الفصيح. إن لم يكن في المتفرد متّهما في عقله أو عدالته. ذلك أنّ العربي الأصيل قد يبتكر، بل من حقه أن يبتكر-كما تقدّم-ويجدّد كما يهوى، من غير تعقيب عليه، ولا مراجعة. فعلى ابتكاره وتجديده قامت لغته، وعليها عاشت، ونمت، وارتقت؛ فحقه في هذا مقرّر مطلق. وفيه يقول ابن جني صاحب الخصائص:

"إنّ العربي إذا قويت فصاحته، وسمت لغته-تصرف، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به؛ فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها، ولا سُبقا إليها".

فأما النوع المطرد قياسا لا استعمالا فتحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر، ودع؛ لأنّهم لم يقولوهما. فموقفنا عند هذا النوع من الكلمة فنذهب فيه مذهب أشباهه ونرده إليها؛ فلا عرو (عليك) أن تستعمل نظيرهما، نحو: وزن وعد ولو لم تسمعهما. سواء أكان العرب قد سبقونا للرد أم لم يسبقوا؛ فنقول أبقلت الأرض فهي مبقل ومبقلة. ونقول ودعْت اللص للشرطي، ووذرته، بمعنى: تركته، لا نسأل أقال العرب ذلك أم لم يقولوا، ما دام النمط العربي الغالب يقضى بأنّ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر الآخر، ونزيد في آخره التاء للتأنيث ما دامت هذه التاء تزاد قياسا آخر المشتقات، إلا ما استثنى منها، وليس من المستثنيات (مبقل) وأشباهها. ونأتي بالماضي للفعلين: (يدع ويذر) جريا على نظائرهما في النمط العربي أيضا كما أشار إليه بعض الأئمة.

فبمثل هذا الموقف نقوم متابعة لرأي ابن جني في الجزء الأول من الخصائص ص 326 باب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) نصه:

(حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي، أظنّه قال: يقال: درهمت الخبّازَى، أي: صارت كالدرهم. فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مدَرْهَم، قالوا: ولم يقولوا منه (دَرْهَمَ) إلا أنّه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف. ولهذا أشباه).

ثمّ قال بعد ذلك في الفصل نفسه كلاما نفيسا، منه (ليس كلّ ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا، ولا أن يرويه ورايةً...).

وله فصل آخر عنوانه (فصل في اللغة المأخوذة قياسا-ص 439 ج 1- يؤيد ما سبق. وكذلك جاء في الجزء نفسه ص 127 في باب (تعارض السماع والقياس) ما نصه الحرفي: (إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع. قال لي أبو علي بالشام: إذا صحت "الصفة" فالفعل في الكف، وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة، ألا ترى أن في الصفة نحو: مررت بإبل مائة، وبرجل أبي عشرة أهلة...).

قياس المجمع اللغوي

لما جاء عصر النهضة العربية الحديثة، ونظر المصلحون من أبناء العرب فوجدوا أن خير رباط يمكن أن يوجد بين أبناء العرب هو اللغة، بل رأى إبراهيم أنيس أنه لا رباط غير اللغة ولا بعد اللغة فهي القوة الكامنة في نفوسنا وعقولنا

فاتجه المصلحون في العصر الحديث إلى النهوض بهذه اللغة. وأرادوا إصلاحها وتنمية ألفاظها. فأسست المجامع اللغوية في البلاد العربية مجمع في القاهرة ومجمع في بغداد ومجمع في دمشق وكلها تهدف إلى النهوض باللغة العربية.

واتجه مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ نشأته إلى قضية القياس اللغوي، ورأى أن التنمية الحقيقة لألفاظ اللغة إنما تكون عن طريق هذا القياس. غير أنه بدأ تفكيره في القياس على حذر، أي لم يندفع في أول الأمر إلى الأخذ بالقياس بالمعنى الذي أراده أبو علي الفارسي في كلّ ما يعن

به لأعضائه. فلم يحاول القياس في الدلالات ولا في التراكيب قانعا بالألفاظ والأبنية. رفض الأخذ بأي تركيب جديد يمكن أن يجيء في شعر المحدثين. والمجمع يقنع الآن في قضية القياس باستنباط الألفاظ الجديدة ويؤسس قياسه على دعائم ثلاث:

1. أقوال العلماء من القدماء بصدد الظاهرة اللغوية: فإذا وجد المجمع منفذا ولو ضعيفا عن هذا الطريق استغله
2. القيام بإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة
3. موقف جمهور أبناء العرب في العصر الحديث من هذه الظاهرة

أما من حيث الدعامة الثانية وهي إحصاء أمثلة الظاهرة فإننا ندعو دائما إلى إعادة الاستقراء، أي لا يعتمد على أقوال القدماء من العلماء وحدها، بل ندلي بدلونا في الدلاء، ونعيد الاستقراء بأنفسنا، ولدينا لحسن الحظ من النصوص ما يكفي بل وفوق ما يكفي. ولا يصرفنا عن هذا الاستقراء تلك الكلمة المشهورة لأبي عمرو بن العلاء (ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو قد جاءكم كله لجاءكم علم وأدب كثير).

الحاجة إلى القياس

بدأ القياس عند المتقدمون منذ بداية وضع علم النحو. لجأ إليه النحويون والصرفيون وبرعوا فيه إلى أقصى حد، فكلّ عملهم قياس. نظروا إلى الأعمّ الأغلب فجعلوه قاعدة وجعلوا ما جاء على خلافها شاذا لا يجوز الإتيان بمثله. اشتدّت الحاجة إلى القياس في آخر القرن الثالث الهجري إلى أول القرن الرابع الهجري تلبية لحاجات الحضارة الجديدة. يبدوا أن هؤلاء أمثل أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني أميل إلى القياس غير أنّ وراة اللغة كالأصمعي وابن الأعرابي وأبي زيد يقتنعون بما ورد عليهم من الألفاظ عن العرب الخلص ويرفضون فيها التصرف، وإليه ذهب اللغويون.

ومما يؤسف له أن مدرسة القياس هذه لم تستمر في سيرها حتى تؤتي ثمارها فإنّ النكبة التي أصيب بها المعتزلة نكبة أصيب بها العلم العربي كله. فقد كانت الحرب بين المعتزلة والمحدّثين حربا أيضا بين منهجين للعلم: منهج تحكيم العقل مع المحافظة على أصل الدين –وهو الذي دعا إليه المعتزلة- وهو منهج البحث والتجربة والاستدلال العقلي والشك والقياس وما إلى ذلك كما يظهر في منهج النظام والجاحظ وأشباههما، ومنهج الذين يقتصرون على الرواية والجمع والتخريج والتعديل وما إلى ذلك وهو منهج المحدثين. فلما نصر المتوكل المحدثين ونكل بالمعتزلة سادت طريقة المحدثين المؤسسة على الرواية وانكمشت المعتزلة المؤسسة على العقل والقياس وأثر ذلك في وقوف جميع العلوم منها اللغة.

ويمكننا أن نستفيد من القول بالقياس في اللغة فوئد كثيرة منها: (أحمد أمين، 1953)

1. إننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر أفعالها أو العكس، أو يذكر الفعل ولا يذكر من أي باب هو، فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم.
2. أننا إذا وجدنا العرب يشتقون وزنا خاصا ويستعملونه للدلالة على شيء خاص أمكننا أن نقيس عليه ما لم يذكروا.
3. الاعتراف بالمولد والدخيل وعده عربيا وإدخاله في معاجمنا مادام يجري على الصيغ العربية ويسير على نمط العرب في وضعهم أو اشتقاقهم، مثل كلمة الوزائع وقد استعملها ابن خلدون بمعنى الضرائب التي يوزعها الحاكم على الرعية.
4. أننا نجد العرب أحيانا يلحظون في الشيء معنى من المعاني فيسمونه باسم مشتق من الكلمة التي تدلّ عليه، فقد سموا القارورة قارورة لأنّهم لحظوا أن الشيء يقر فيها. ففي هذه الحقبة من الزمان نحتاج إلى مثل هذا الباب من القياس فيما يقابلنا من كثير من

ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية الكثيرة التي نقف أمامها حائرين، ونشتق من الكلمات العربية كلمات تدلّ عليها ملاحظين ما نلمحه من معنى فيها.

5. التفهم في عمق وأناة في معاني ومدلولات الألفاظ التي وضعها العرب

الخاتمة

اتضح مما سبق أن القياس بدأ من بداية وضع علم النحو عند المتقدّمين. ثمّ تطوّر كما اشتدّت حاجة العلماء إليه في أواخر القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع الهجري. واختلفت طريقة تعامل العلماء بالقياس كما اختلف تعريفه عندهم في مختلف العصور. فامتقدّمون يعنون به وضع أحكام عامة للغة، وعلماء القرن الرابع الهجري يعنون به استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب، غير أنّ المتأخّرين يتعاملون به مجرّد المشاهبة.

وفي مرحلة النهضة العربية الحديثة بدأ المجمع اللغوي يعتنون بقضية القياس والتزموا بها تلبية لحاجات الحضارة. تبين من ذلك كلّه أننا في حاجة إلى القياس وفقا لمتطلبات الحياة الجديدة والحضارة الراقية.

قائمة المصادروالمراجع

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. المزهرفي علوم اللغة وأنواعها. (القاهرة: مكتبة دار التراث، الجزء الأول، الطبعة الثالثة)

ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، بتحقيق محمد علي نجار. (مصر: دار الكتب المصرية، الجزء الأول. عام 1331 هـ/ 1913 م)

إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، 1985)

عباس حسن. اللغة والنحو بين القديم والحديث. (مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، 1966)

سعيد الأفغاني. أصول النحو. (دمشق: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، عام 1414 هـ/ 1994 م)

أحمد أمين، مدرسة القياس، مجلة المجمع اللغوي، (مصر: مطبعة وزارة المعارف العمومية، الجزء السابع، عام 1953)